الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr :.General
27 January 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، يوم الثلاثاء ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس المؤقت: السيد بوتاجيرا ..... (أوغندا)

ثم: السيدة كارفالو (نائبة الرئيس) ..... (البرتغال)

المحتويات

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-55697 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع) (A/60/175 وCorr.1 وA/60/207 وA/60/282 وA/60/335)

١- **السيدة هولغين كويلار** (كولومبيا) قالت إن الأمم المتحدة وبوجه خاص منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، قد فعلت الكثير من أجل تحسين حياة الأطفال في أنحاء العالم. وبالتزام الأمم المتحدة باتباع نهج تعاوني وبدعم القدرات الوطنية كانت أمامها فرصة فريدة للتوصل إلى نتائج ولتحويل الكلمات إلى مشاريع ملموسة غيرت كثيراً حياة البنين والبنات في أنحاء العالم. فينبغي أن تنضم منظومة الأمم المتحدة إلى الحكومات في تعزيز البرامج الرامية إلى مساعدة الأطفال المتضررين من الفقر واليتم والإيدز والعدوى بفيروسه والاتجار والاعتداءات الجنسية والاستغلال والاعتداء البدني والنفسي والكوارث الطبيعية والصراعات.

٢- وأصبح من المحتم اعتماد نهج شامل يشمل في بعض الأحيان الأسرة والمجتمع المحلي لحل المشاكل التي تؤثر على الأطفال. ومن المهم كذلك التعاون مع الدول بشأن الاستراتيجيات والمبادرات في مجال تعليم الأطفال والتدريب التقني الرامي إلى تنمية مهارات الأطفال للاشتغال بعمل منتج في الكبر. ويمكن أن يوفر هذا النهج حلاً للمشاكل المتعلقة بالفقر وتسريح الأطفال المجندين. ويمكن أن يكون من بين الأهداف الرئيسية الاستفادة من دعم الأمم المتحدة ويشمل ذلك الاستثمار في الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم وإشراك القطاع الخاص وتنسيق الأعمال مع المجتمع المدني وبناء القدرات.

٣- وفي كولومبيا حيث يجند الأطفال في جماعات مسلحة غير مشروعة يمكن للأمم المتحدة أن تحقق نتائج ملموسة بأن تعمل بقوة في مجالات الوقاية وتسريح الأطفال وإعادة تأهيلهم. وأضافت أن حكومتها تود أن ترى الإعداد السريع في الأمم المتحدة لمقترحات بشأن مشاريع وبرامج يمكن أن تنفذها الكيانات المعنية جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء.

٤- **السيدة المحمود** (قطر) قالت إن بلدها قدم تقريره الوطني الأول بشأن تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل في مجالات الاتجار بالأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والصور الإباحية. كما أن قطر قد اتخذت خطوات لحماية الأطفال والنساء من العنف والاعتداء في البيوت وفي العمل وفي المجتمع عموماً، وسنت التشريعات الجديدة وأنشأت عدداً من منظمات الخدمات شملت مؤسسة تشغل خطاً مباشراً وتقدم المساعدة في الطوارئ للأطفال والنساء من ضحايا الاعتداء والعنف والاستغلال.

٥- ووفقاً للمادة ٤٢ من اتفاقية حقوق الطفل فإن قطر تنسق جهود حماية الأطفال مع جهود المنظمات الدولية. وعلى سبيل المثال فإن المجلس الأعلى لشؤون الأسرة نظم بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حلقات عمل تدريبية لتثقيف المجموعات العاملة في مجال الأطفال حول أهداف الاتفاقية. وحضر حلقات العمل التي عقدت خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ أطباء أطفال وقضاة وعاملون شباب ومفتشون على العمل. كذلك فإن المجلس الأعلى لشؤون الأسرة شريك أيضاً مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تعزيز الحقوق الثقافية للطلبة وإنتاج مواد تعليمية تربط بين مبادئ الاتفاقية ومبادئ الشريعة

الإسلامية لتكون مرشداً. وقد سُن قانون في أيار/مايو ٢٠٠٥ يحظر تدريب وتشغيل الأطفال في سباقات الإبل وقد أنشئ البيت القطري للمأوى والرعاية الاجتماعية.

٦- **السيد خان** (بنغلاديش) قال إن الأطفال أثمن الموجودات في أي أمة. ورغم التصديق شبه العالمي على اتفاقية حقوق الطفل فإن الوضع العالمي فيما يتعلق بالأطفال يظل مختلطاً. وقد حدث تقدم في كثير من أنحاء العالم ولكن الأطفال لا يزالون ضحايا للفقر والصراعات المسلحة والاتجار ولتحديات أخرى منها مثلاً الجوع وسوء التغذية والأمية والعجز والإيدز والعدوى بفيروسه، مما يظل قائماً. وأضاف أن بنغلاديش طرف في الصكوك الدولية والإقليمية المصممة من أجل ضمان حماية الأطفال كما أنها سنت تشريعات تمكين محلية في ذلك المجال وترى أن من الضروري التركيز أكثر من ذلك على وضع الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة وعلى معاناة الأطفال تحت الاحتلال الأجنبي.

٧- وفي بنغلاديش هناك وزارة مستقلة مكرسة فقط لرعاية النساء والأطفال، ونفذت الحكومة بالفعل خطتي عمل وطنيتين. والخطة الثالثة من هذا القبيل تشمل الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ وتركز على خمسة مجالات أساسية: الأغذية والتغذية والصحة والتعليم وتمكين الأطفال الإناث والحماية من الاعتداء والاستغلال والعنف، والبيئة المادية. وحكومته تولي أعلى الأولويات لبرامج من قبيل التعليم للجميع، وخاصة للفتيات. وقد حققت بنغلاديش بالفعل الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالمساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي. وأدى تنفيذ برنامج موسع للتمنيع إلى الحد كثيراً من الوفيات وسوء التغذية، ويجري تنفيذ برامج تتعلق بالأطفال المتروكين وأطفال الشوارع.

٨- **السيد مركادو** (الفلبين) قال إن الخطة الإطارية الاستراتيجية الوطنية لتنمية الأطفال (الطفل في القرن الحادي والعشرين) تركز على تقديم الخدمات بشكل كلي ومتكامل من أجل تعزيز الصحة والتغذية والتعليم والرعاية النفسية والحماية الاجتماعية للأطفال ورعاية الأمومة. وقد عكفت حكومته على شن حملة على مستوى الوطن لبناء القدرات بشأن القضايا المستهدفة كالعنف ضد الأطفال والتغذية وقضاء الأحداث، وتمكين الأطفال بوصفهم مشاركين في التنمية، والوالدية الفعالة. وكان الإعلان وخطة العمل المعتمدان من الجمعية العامة في عام ٢٠٠٢ قد شددا على ضرورة تعزيز الحياة الصحية وتوفير التعليم الجيد ومحاربة الإيدز والعدوى بفيروسه وحماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال والعنف.

٩- وعلى الرغم من المعايير الواضحة والمؤشرات التي يمكن قياسها التي وضعت لهذه القضايا فإنه يلزم بذل مزيد من الجهود لتحديد أهداف ملموسة وقواعد أوضح وتعاون في التصدي للحالات التي تعرض الأطفال للخطر ومنها مثلاً الصراعات المسلحة والاتجار والعنف المترلي وظروف العمل غير المأمونة ومخالفة القوانين. وقضاء الأحداث هو مجال يستحق مزيداً من الاهتمام. والأطفال المحتجزون معرضون للعنف والمعاملة القاسية والظروف غير الملائمة. وأشار إلى التقدير الصريح من لجنة حقوق الطفل وإلى تقرير الخبير المستقل وقال إن موظفي إنفاذ القوانين يجب تثقيفهم وإجبارهم على مراعاة القواعد الوطنية والدولية في معاملة الأطفال. وفضلاً عن هذا يجب تعزيز تلك القواعد بقوانين وطنية تضمن طرائق إنفاذ القوانين وظروف الاحتجاز والإجراءات القضائية المصممة من أجل حماية حقوق الأطفال المخالفين للقانون. والفلبين تنظر حالياً في سن هذه التشريعات. ولكن القيود على الميزانية وعدم كفاية القدرة المؤسسية عقبتان أساسيتان في طريق تحقيق الهدف النبيل وهو

"عالم لائق للأطفال". ويمكن لزيادة التمويل الدولي أن تقطع شوطاً بعيداً في سبيل إزالة تلك العقبات. وينبغي للبلدان كذلك أن تبذل جهداً خاصاً للتصدي للقضايا الأكبر المتعلقة بالسلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية الاجتماعية بقصد تحسين البيئة التي يعيش فيها الأطفال.

١٠- **السيد حياصات** (الأردن) قال إن بلده يواصل تنفيذ التزاماته بموجب اتفاقية حقوق الطفل وسائر الصكوك الدولية بما في ذلك الوثيقة المعنونة "عالم لائق للأطفال" وقد أدرجتها في استراتيجياتها الوطنية وخطط عملها وفي تدابير محددة لإيجاد بيئة موائمة لتنشئة الأطفال.

١١- وقد سنت الأردن وعدلت قوانين ولوائح تشمل قانون الشباب، وقانون تدريب الشباب وقانون حقوق الطفل وهو معروض حالياً على البرلمان لاعتماده. والحكومة تسعى إلى أن تستجيب تشريعاتها هذه لاحتياجات الأطفال وتركز على حمايتهم ومنع استغلالهم وخاصة فيما يتعلق بالعمل. كما أنها أنشأت عدداً من المؤسسات والوحدات المعنية بالطفل بما فيها المجلس الوطني للشؤون الأسرية وإدارة حماية الأسرة التي تعالج حالات من العنف المترلي والاعتداءات الجنسية ضد الأطفال. ويجرى الآن إقامة شراكة بين القطاع العام والمجتمع المدني تشمل منظمات غير حكومية. وهناك خطة للطفولة المبكرة تعالج مسألة تنمية الأطفال في ميادين التعلم والصحة والأطفال ذوي الحاجات الخاصة. وهناك خطة وطنية للطفولة (٢٠٠٤-٢٠١٣) تضع على عاتق متخذي القرارات في مؤسسات رعاية الطفل مسؤولية ابتكار برامج مفصلة لكل الفئات العمرية بطريقة تحترم المبادئ الأساسية لحقوق الطفل.

١٢- **السيد شيرنينكو** (الاتحاد الروسي) قال إن اتفاقية حقوق الطفل وثيقة أساسية لحماية حقوق الأطفال، والتقارير الدورية بشأن تنفيذها هي أهم وسيلة لمراقبة أعمال تلك الحقوق على المستوى القطري. وكانت اللجنة المعنية بحقوق الطفل قد حللت التقرير الدوري الثالث للاتحاد الروسي، وتفيد تعليقاتها النهائية في الإرشاد إلى العمل في المستقبل من جانب الحكومة الروسية في ذلك المجال.

١٣- ووفقاً للتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية المعنونة "عالم لائق للأطفال" وضع الاتحاد الروسي خطة عمله الوطنية من أجل الأطفال حتى عام ٢٠١٠. ومجالات الأولوية في الخطة تركز على تحسين صحة الطفل وتعليمه وأحواله الاقتصادية. وقال إن حكومته تواصل زيادة الاعتمادات في الميزانية في مجالات الصحة والتعليم مما يكون له التأثير المباشر على رفاه الأطفال. ومن بين عناصر الإصلاحات الهامة الجارية الآن إنشاء لجنة حكومية تعنى بالقصر وتكون بمثابة هيئة مركزية للتنسيق المشترك بين الوزارات للأنشطة المتعلقة بحماية حقوق الطفل. وهناك مبادرات جديدة لزيادة الحماية للقصر من العنف شملت اعتماد ميثاق مؤخراً لمكافحة العنف والقسوة. ويهدف الميثاق إلى منع نشر مواد تشجع على العنف والقسوة. ويهدف الميثاق إلى منع نشر مواد تشجع على العنف والقسوة كما يهدف إلى التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام وخاصة حين يتعلق الأمر بحقوق الأطفال.

١٤- وأضاف أن حكومته ترى أن مشاكل الأطفال ينبغي أن تنال أولوية عالية في التنمية الوطنية، وهي تدعم زيادة تعبئة الجهود من قبل المجتمع الدولي على الصعيدين العالمي والإقليمي لحماية حق الطفل في الحياة والتنمية والحماية ويكون ذلك أيضاً في سياق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٥- **السيدة مولاروني** (سان مارينو) قالت إن كل إنسان يمكن أن يوافق على أن الأطفال هم أغلي كنوز البشرية. وهم كذلك أضعف الناس إزاء الحروب والفقر ويتحملون آثار أفعال الكبار وقراراتهم. ولئن كانت قد اتخذت خطوات

إيجابية لحماية الأطفال المتضررين من الحروب فإن كل انتهاكات حقوق الأطفال أثناء الحرب ينبغي أن تراقب وأن يبلغ عنها وأن يتحمل كل من يتعمد إيذاء الأطفال أو الاعتداء عليهم أو استغلالهم المسؤولية عن عمله. ولقد كانت سان مارينو من بين البلدان التي أصرت على اعتماد قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) الذي طالب الحكومات باتخاذ تدابير ملموسة لضمان حماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

١٦- وأضافت أن حكومتها ترجو من حكومة أوغندا والمتمردين المنتمين إلى جيش الرب للمقاومة إيجاد حل يُتفاوض عليه للصراع والاهتمام برعاية أبنائهم. فهناك أطفال كثيرون أُخذوا في ذلك الصراع واُستغلوا كمقاتلين أو أُجبروا على الرق الجنسي. وهي تطالب جميع البلدان بوقف العنف ضد الفئات الإثنية بأكملها وكذلك ضد الأطفال وقالت إن من الضروري العمل معاً ومع المنظمات الدولية والإنسانية للتخفيف من معاناة هؤلاء السكان. وحكومتها مقتنعة بأن الصراعات يمكن بل ويجب أن تُحل عن طريق الحوار والتفاهم والمفاوضات.

١٧- وفي عام ٢٠٠٥ اتخذ بلدها عدداً من المبادرات الإنسانية لصالح الأطفال وخاصة في أفريقيا وكان الخبير المستقل الذي عينه الأمين العام قد قدم تقريراً يفيد بأن مستوى العنف ضد الأطفال يظل مذهلاً. والموارد المالية والبشرية التي خُصصت لمنع ومحاربة ذلك العنف موارد غير كافية. والأطفال أنفسهم لم يوجهوا على نحو صحيح بشأن الفرص المتاحة لهم وبشأن حقوقهم. ففي كثير من البلدان لا يزال العقاب البدني يمارس في المدارس ولا توجد آليات لحماية الأطفال من العنف المترلي أو الاعتداء أو الإهمال. وسان مارينو يساورها القلق بشكل خاص إزاء تنامي صناعة الجنس التي تشمل الأطفال، وتحث جميع البلدان على اتخاذ الخطوات الملائمة لمنع بغاء الأطفال واستغلال الأطفال في الصور الإباحية.

١٨- **السيد نسيمي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية) قال إن حكومته اتخذت عدداً من التدابير المؤسسية المصممة من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل ولجمع ونشر المعلومات عن حالة الأطفال في بلده. والاستراتيجيات الكونغولية للصحة والتعليم تستند إلى توصيات اتخذت في مؤتمر القمة العالمي للطفل وإلى الإعلان وخطة العمل المتفق عليهما في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الأطفال. وفضلاً عن هذا فبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة أنشأت حكومته مؤخراً برلماناً للشباب.

١٩- وقال إن في بلده يموت آلاف من الأطفال قبل سن الخامسة ونسبة سبعين في المائة من هذه الوفيات تكون بسبب الملاريا والعدوى التنفسية الحادة والإسهال والإيدز والعدوى بفيروسه. وحكومته تعمل من أجل تحسين الخدمات الصحية وتوفير التعلم والتثقيف بشأن التغذية وتشن حملات للتطعيم ضد شلل الأطفال والأمراض الأخرى التي تهدد الحياة. وهي تكافح مع الشركاء الإنمائيين في المجتمعات المحلية من أجل تأهيل البنى التحتية التعليمية في البلد بعد الصراع وتعبئة الموارد لتنفيذ خطة وطنية لتوفير التعليم للجميع بنين وبنات. كما أنها اعتمدت خطة لتعزيز العدل بالنسبة للقُصر عن طريق مواءمة وتحسين الإطار القانوني.

٢٠- وأضاف أن الكفاح ضد الإيدز والعدوى بفيروسه مستمر لكونه معوقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلده وفي أنحاء أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء. وأشار إلى تأنيث وباء الإيدز والعدوى بفيروسه وقال إن الخطة الوطنية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ لمكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه شملت استراتيجيات للحد من انتقال العدوى من الأم إلى

الطفل ودعم اليتامى والأسر التي لها أقارب أُصيبوا بذلك المرض.

٢١- واستطرد قائلاً إن الحكومة وضعت برامج عمل ذات أولوية مصممة لاستئصال الفقر ولكنها لن تستطيع بلوغ ذلك الهدف دون مساعدة من الشركاء الإنمائيين والمجتمع الدولي.

٢٢- **السيدة أنيونى–موغاكا** (كينيا) قالت إن وفدها يشير مع التقدير إلى تقارير الأمين العام الواردة في الوثائق A/60/207 وA/60/175 وA/60/282. وهو يشجع البلدان التي لم توقع أو تصدق أو تنضم إلى اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها على أن تبادر إلى ذلك، وأن تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذها. ومن شأن إجابات الحكومات على استبيان الخبير المستقل المعني بدارسة الأمم المتحدة عن العنف ضد الأطفال أن توفر أساساً للرد على الانتهاكات المستمرة لحقوق الأطفال. وكانت كينيا قد قدمت ردها وستواصل العمل على نحو وثيق مع الخبير المستقل. وأضافت أن وفدها يشجع المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى إنشاء آليات ووضع صكوك ورسم سياسات لمعالجة مشكلة الأطفال المتضررين من الحروب.

٢٣- وأعربت عن ترحيبها بتقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة (A/60/335). وحثت على زيادة الموارد التي تخصص لمكتب الممثل الخاص لتمكينه من النهوض بولايته بشكل فعال. وقالت إنه يتحتم على المجتمع الدولي أن يحمي الأطفال الذين هم أضعف فئة في حالات الصراعات المسلحة. ومن شأن دعم الدول الأعضاء للبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل أن يحدد الحد الأدنى للسن للتجنيد في القوات المسلحة. وتزويد قوات حفظ السلام بولاية قوية لحماية السكان المدنيين يساعد في التخفيف من حدة المشكلة. ولذا فوفدها يرحب بنشر مستشارين لحماية الطفل في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

٢٤- وقد صدقت كينيا على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري الخاص بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة؛ ووقعت على البروتوكول الاختياري الآخر بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في الصور الإباحية؛ وصدقت مؤخراً على بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة على ذلك، وهو البروتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ واعتمدت مؤخراً لوائح وطنية لتبسيط وتسريع عملية التبني ولوائح لحماية الأطفال من مخاطر البيع والاتجار والاختطاف.

٢٥- وللتصدي للمشاكل الهائلة الناجمة عن جائحة الإيدز والعدوى بفيروسه، قامت حكومتها، متعاونة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي والمجتمع المدني وسائر المانحين بصياغة خطة وطنية للأطفال اليتامى والضعفاء. وأحرز تقدم كبير صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ميدان التعليم. وقد نجحت سياسة التعليم الابتدائي المجاني في قيد الفتيات والبنين في المدارس الابتدائية. غير أن التركيز الأساسي ظل ينصب على الأطفال في الظروف الخاصة كالأطفال المتضررين من الإيدز والعدوى بفيروسه ومن الفقر المدقع.

٢٦- ورغم ما أحرز من تقدم في تعزيز وحماية حقوق الأطفال فإن معدل التقدم يظل متفاوتاً. ولذا يود وفدها أن يرى المزيد من التعاون الدولي لمراقبة وتقييم شتى المبادرات من أجل تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها.

٢٧- **السيد علاي** (جمهورية إيران الإسلامية) قال إن المزيد من التقدم لا يزال مطلوباً إذا أريد أن يعيش الأطفال والشباب حياة أفضل وخاصة في البلدان النامية. ولتحقيق تلك الغاية ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهود الحاسمة لمكافحة انتهاك حقوق الطفل في حالات الصراعات المسلحة والاحتلال الأجنبي. كذلك يلزم بذل المزيد من الجهد لضمان أسرع ملاحقة ممكنة للمسؤولين عن جرائم الحرب المرتكبة ضد الأطفال.

٢٨- وباعتبار جمهورية إيران الإسلامية طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل فإنها قدمت مؤخراً تقريرها الدوري الثاني بشأن تنفيذ الاتفاقية كي تنظر فيه لجنة حقوق الطفل. وقد لاحظت تلك اللجنة أن جمهورية إيران الإسلامية بلد تجري فيه إصلاحات عديدة بحيث يتمتع جميع الأطفال بالحقوق المبينة في الاتفاقية.

٢٩- وقد نصت حكومته في خططها الإنمائية على وسائل لتعزيز تعليم البنات وتضييق الهوة بين الجنسين فنقحت أو عدلت بعض القوانين المتعلقة بالأطفال وتوسعت في التعليم السابق للمدرسة وكفلت دعم الأمهات قبل وبعد الولادة وعززت مشاركة الطفل في عمليات اتخاذ القرارات. وانصب معظم تركيز وزارة التعليم في أنشطتها على زيادة التغطية بتعليم البنات وخاصة في المناطق الريفية، وقللت من الفجوة التعليمية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وفي ميدان الصحة تضع حكومته وتنفذ السياسات اللازمة لمكافحة سوء التغذية وتشجيع الرضاعة الطبيعية. واشتركت منظمات عديدة غير حكومية بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة في حل القضايا المتعلقة بالأطفال في البلد. وتراقب اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان، وهي مؤسسة وطنية مستقلة، تقدم التقارير عن أداء الأجهزة المختلفة في الحكومة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل. وقد وضعت اللجنة كذلك خططاً لنشر الثقافة عن حقوق الطفل.

٣٠- **السيد نوغيز** (موناكو) قال إنه يلزم أن يبدي المجتمع الدولي الإرادة السياسية اللازمة لبلوغ الأهداف ذات الأولوية، التي يجب أن تشمل حماية الأطفال. ولتحقيق تلك الغاية ينبغي أن يستغل الوسائل المتاحة له كل استغلال بها في ذلك الصكوك القانونية كاتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها. وينبغي أيضاً لمكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، والخبير المستقل المعني بدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال أن يوجها العمل الجماعي من أجل حماية الأطفال وتعزيز حقوقهم.

٣١- وأضاف أن موناكو تؤيد بلا تحفظ الأنشطة الإقليمية والوطنية التي تنفذ في هذا الميدان لأنها تُمكن من التعرف على مدى الشرور التي ترتكب ضد الأطفال. فعلى المجتمع الدولي أن يكافح جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وموناكو تعارض بشدة كل أشكال العقاب البدني وجرائم الشرف وكل الممارسات التي تشمل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وترى أن بوسع وسائل الإعلام أن تؤدي دوراً هاماً في إذكاء الوعي بقصد القضاء على تلك الممارسات.

٣٢- والفقر عقبة أمام التنمية، خاصة وأن استراتيجيات الحد من الفقر نادراً ما تستند إلى قضايا حماية الطفل. وموناكو تساعد في تحسين حياة الأطفال عن طريق مشاريع شتى للتعاون الثنائي مع المنظمات الدولية. وعلى سبيل المثال فالحكومة استجابت لنداءات منظمة الصحة العالمية واليونيسيف من أجل حملات التطعيم ضد شلل الأطفال والتهاب السحايا؛ وساعدت في إنشاء مدارس في بعض بلدان غرب أفريقيا وجنوب الصحراء وقدمت الدعم لأطفال

اللاجئين والعجزة بتزويدهم بإقامة خاصة وتعليم خاص يتلاءم واحتياجاتهم.

٣٣- وقد استفاد الأطفال من نظام الحماية الاجتماعية الفعال في موناكو. واعتمدت أحكام تشريعية في إجراءات القانون الجنائي لضمان ملاحقة أي شخص يرتكب أعمالاً إجرامية ضد الأطفال أو جرائم ضد الأخلاق العامة في أراضيها، وكذلك الجرائم التي يرتكبها مواطنو موناكو خارج البلد. ونص القانون على ملاحقة أي شخص ينظم أو يسهل الاستغلال الجنسي للأطفال القُصر في الأراضي الوطنية أو خارجها.

٣٤- وقال إنه يرجو أن تصبح موناكو في وضع يسمح لها بإعلان تصديقها على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في الصور الإباحية. واستطرد قائلاً إن خبراء موناكو يعملون على تعديل وتحديث القوانين المحلية بحيث تتفق تماماً وأحكام البروتوكول. وقال في الختام إنه يشير إلى أن الأمير ألبرت الثاني دعا المجتمع الدولي في الدورة الخامسة والخمسين إلى دراسة سبل إنهاء الإفلات من العقاب بالنسبة لمن يرتكبون أسوأ الجرائم ضد الأطفال.

٣٥- **السيد سيبوليم** (أوغندا) رحب بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/60/207) وقال إن وفده أحاط علماً بأوجه القوة والضعف الخاصة في عملية المتابعة. فتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها جانب بالغ الأهمية في سياسة أوغندا الوطنية. ولذا تنفذ حكومته برنامجاً للتعليم الابتدائي الشامل وسوف تعكف قريباً على برنامج للتعليم الثانوي.

٣٦- وأضاف أن التعليم هو أحد الدفاعات الأساسية ضد انتشار الإيدز والعدوى بفيروسه وهو الوباء الذي يتعرض له النساء والفتيات بوجه خاص. ولذا فوفده يرحب بأهداف المؤتمر العالمي لمكافحة الإيدز بغية تعزيز دور النساء والفتيات في مكافحة هذه الجائحة. وكانت هذه الحملة قد استهلت على يد رئيس أوغندا. ويجري إعداد مبادئ توجيهية من أجل اللجنة الأوغندية لمكافحة الإيدز كي تنشر على جميع أصحاب المصلحة على مستوى البلد بأسره. وكانت أوغندا قد عقدت مؤخراً المؤتمر الوطني الرابع للإيدز الذي جمع بين الباحثين والمهنيين والممارسين في مجال الإيدز والعدوى بفيروسه من أجل إرساء الأساس لاستجابة للجائحة قائمة على القرائن. وتوحد المبادرة الرئاسية بشأن استراتيجية الإيدز لتوصيلها إلى الشباب، جميع الشركاء في مكافحة وطنية ضد الإيدز والعدوى بفيروسه عن طريق التعليم والتثقيف ومبادرات الاتصال التي تصل إلى جميع الشباب.

٣٧- وأضاف أن وفده يقول إن من الواضح من بيان الممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة المعنية بشؤون الأطفال والصراعات المسلحة أن التقرير المتضمن في الوثيقة A/60/335 هو نتاج سلفها. وفيما يتعلق بأوغندا فإن التقرير زُين بالنشاط السياسي بدلاً من الدعوة. وكان الممثل الخاص السابق قد ظل لسنوات طويلة يسيء استخدام مكتبه ليسيء تمثيل الحالة في شمال أوغندا، وهي المنطقة التي ولد فيها وتربى فيها. وللأسف أنه ترك المنصب دون أن يترك أي أثر إيجابي وأنه قوض ولايته بجدول أعمال خارجي. والتقرير الحالي هو ببساطة نسخة من تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والصراعات المسلحة (A/59/695-S/2005/72)، الذي كان الممثل الخاص السابق قد أعده وسرد خطأ وحدات الدفاع المحلية بين الأطراف التي ترتكب انتهاكات صارخة لحقوق الطفل. وواصل التقرير الحالي تأييد الادعاءات التي لم تكن تستند إلى بحث متوازن وموضوعي وبالتالي فهي تقوض الآلية المقترحة للمراقبة والإبلاغ.

٣٨- ومضى يقول إن شواغل وفده إزاء الممثل الخاص السابق لم تُذكر في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/59/331 التي تشير إلى أوجه النقص في الطريقة التي واجه

بها الممثل الخاص القضايا والشواغل المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة. وقد وجد نشطاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والعديد من الدول الأعضاء تقارير أعدها الممثل الخاص ينقصها المضمون المناسب والتحليل والأسلوب. كما وجد أن طرائق العمل التي اتبعها الممثل الخاص قللت كثيراً من تأثير الجهود المضطلع بها. ويرى وفده أن من المؤسف أن أوجه النقص تلك قد سُمح بها وسادت على حساب الأطفال، وخاصة الموجودين منهم في شمال أوغندا، وهو يرجو أن يصحح هذا الوضع فوراً. فإذا كان من الصحيح تسمية وجزاء الجماعة الإرهابية المعروفة باسم جيش الرب للمقاومة فمن الخطأ الفاحش إدراج قوة الدفاع الشعبية الأوغندية ووحدات الدفاع المحلية في الفئة نفسها. فهؤلاء لم يستخدموا الأطفال جنوداً بل إنهم ينقذونهم من الخطف على يد ذلك الجيش ويحمونهم في مخيمات المشردين محلياً من مزيد من الاعتداء. ولذا يطلب وفده أن ترفع هاتان الفئتان من القائمة الواردة في المرفق الثاني بالوثيقة A/59/695-S/2005/72 دون مزيد من إبطاء. وترحب حكومته بأن تصدر المحكمة الجنائية الدولية أوامر اعتقال للقيادة العليا لهذا الجيش بسبب الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وترجو أن تمتثل جميع الدول لهذه الضمانات وتتعاون بالكامل مع المحكمة.

٣٩- وذكر أن وفده يطالب الأمم المتحدة بأن تضمن الشفافية والموضوعية والمهنية في تنفيذ آليتها للإبلاغ والمراقبة والتصدي لمعالجة حقوق الطفل في الصراعات المسلحة.

٤٠- **السيدة ملادينيو** (كرواتيا) قالت إن كرواتيا اضطلعت في السنوات القليلة الأخيرة بإصلاح وطني واسع في ميدان حقوق الطفل، أسفر عن إقرار تشريع جديد: هو قانون الحماية من العنف المترلي وقانون أمين المظالم للأطفال. ومؤسسة أمين المظالم هيئة مستقلة غير حزبية تنسق جميع الأنشطة لحماية الأطفال وخاصة من العنف والاعتداء الجنسي. وبالإضافة إلى هذا فإن بلدها اعتمد مؤخراً برنامجاً محدداً لمكافحة الاتجار بالأطفال. واستراتيجية كرواتيا الوطنية للحماية من العنف المترلي (٢٠٠٥-٢٠٠٧) والبروتوكول الملحق بها يضمنان تدابير لحماية الأطفال. وعلى أساس الالتزامات المقطوعة في عام ١٩٩٠ في مؤتمر القمة العالمي للطفل كانت الحكومة قد نقحت خطة عمل وطنية من أجل الطفل ترمي إلى تحسين أحوال أشد الأطفال ضعفاً. وقالت إن حكومتها يساورها قلق خاص إزاء العنف ضد الأطفال وهى قد ردت على الاستبيان لدراسة الأمم المتحدة بشأن الموضوع. وعلى الصعيد الوطني اتخذت عدداً من الخطوات في ذلك المجال واعتمدت برنامج أنشطة لمكافحة العنف شمل الأطفال والمراهقين. وأصدرت بروتوكولاً يتعلق بذلك مع خطة عمل لمكافحة إساءة استخدام المخدرات.

٤١- وأضافت أن حكومتها تتمتع بتعاون مثمر مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) التي وقعت معها اتفاق تعاون يرمي إلى إيجاد بيئة آمنة وحافزة لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية وإذكاء الوعي العام بالعنف ضد الأطفال وهذا هو الغرض الذي أجرت من أجله اليونيسيف حملة في البلد. وفي عام ٢٠٠٤ قدمت كرواتيا تقريرها الدوري الثاني إلى لجنة حقوق الطفل التي كانت كرواتيا قد نفذت بالفعل توصيتها كما في حالة حماية خصوصية الأطفال في الإجراءات الجنائية، أو أنها تُنفذ ذلك الآن. كما أنها تعتزم إشراكهم في أنشطتها ذات الأولوية لبرنامج رعاية الطفل ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وقالت إن كرواتيا تعد حالياً تقريرها الأول بموجب البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل وسوف تواصل إيلاء أولوية عالية لحماية حقوق الطفل.

٤٢- **السيد ديالو** (مالي) قال إن القضايا المطروحة من الخبير المستقل في الفقرة ٤٢ من تقريره (A/60/282) أُخذت بالاهتمام الكامل وبلده يؤيد الاستنتاجات الأساسية في

التقارير المعروضة على اللجنة. وحكومته قد صدقت بالفعل على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين وقدمت تقريرها الدوري الثاني بموجب تلك الاتفاقية في عام ٢٠٠٥ منتهزة الفرصة لسحب تحفظها على المادة ١٦ منها. كما أن مالي طرف في الميثاق الأفريقي بشأن حقوق ورعاية الأطفال واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ ورقم ١٣٨ للقضاء على أسوأ أشكال عمل الطفل وعلى الحد الأدنى للسن للقبول في الوظائف، على التوالي.

٤٣- ومما يعطل مالي في جهودها لبناء عالم لائق بالأطفال الفقر المدقع وثقل التقاليد. وقد حققت مع ذلك عدداً من مظاهر التقدم الملحوظة، وبوجه خاص بتحسينها المرافق الصحية في البيوت والمدارس وتوفيرها تدريباً صحياً في التعليم الأساسي. كما أنها حققت تقدماً في مكافحة الملاريا عن طريق توفير الناموسيات وتعزيز الحماية من شلل الأطفال عن طريق تنظيم أيام تطعيم وطنية. واستفادت في جهودها من دعم الشركاء الإنمائيين ومن الشراكة المثمرة مع هيئات منظومة الأمم المتحدة وخاصة اليونيسيف.

٤٤- وأضاف أن التعليم يحتل أولوية عالية بالنسبة لحكومة مالي ويتلقى نصيباً متزايداً من ميزانية الدولة. فأنشأت فصولاً دراسية جديدة ورفعت مرتبات المعلمين وافتتحت معاهد لتدريب المعلمين. وقوبلت تدابير تعزيز المساواة بين الجنسين في القيد في المدارس بنجاح كبير.

٤٥- وأشار في الختام إلى الخطوات التي اتخذت في بلده لحماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والعنف، وبوجه خاص إذكاء الوعي بحقوق الطفل وإنشاء برلمان للأطفال وبذل الجهود لمكافحة عمل الأطفال والشحاذة والاتجار عبر الحدود، واتخذت تدابير التوعية للإثناء عن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٤٦- تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة كارفالو.

٤٧- **السيد كونستانتينو** (أنغولا) رحب بالتقدم المحرز في تعزيز قواعد حماية الأطفال ووضع مبادرات لتعزيز حقوقهم وأشار بوجه خاص إلى الدعم شبه العالمي لاتفاقية حقوق الطفل. غير أنه قال إن الأمر يستلزم مزيداً من العمل وخاصة في مجال معاملة حقوق الطفل في الإطار الأوسع الذي يشمل السلام والتنمية وحقوق الإنسان واعتبار أن بعضها يكمل بعضاً. وهذا يعني أن العمل لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها ما يتعلق بحقوق الإنسان، ينبغي أن تراعى فيه الأبعاد المتعددة والقطاعات المتعددة والطابع الاستقلالي.

٤٨- وأنغولا التي خرجت من عقد من الحرب الأهلية استفادت من الشراكات مع هيئات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذها ثلاث مبادرات رئيسية: حملة وطنية لمكافحة الحصبة؛ وحملة لإعادة الأطفال إلى المدارس في جميع المحافظات؛ ووضع إطار وطني لحماية الطفل من أجل لم شمل الأسر المشتتة وتسجيل المواليد. وقد تم الاتفاق على تلك المبادرات ليس استجابة لمشاكل محددة فحسب بل ولأنها تفعل عمليات الإسهام في بلوغ أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر. ومن ثم فهي تساعد في الحد من وفيات الأطفال وتعزز توفير التعليم للجميع وتعزز حقوق الطفل وتسهم في إعادة توطين ملايين الأنغوليين وتصلح نظم الصحة والتعليم الأساسية في سائر أنحاء البلد.

٤٩- وأضاف أنه على الرغم من أن أوضاع الأطفال في أنغولا لا تزال أبعد ما تكون من أن تكون مرضية، فإنها قد تحسنت وخاصة باعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر. وقد أحرز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتيسير الحصول على التعليم الابتدائي وتخفيض وفيات الرضع ومكافحة الملاريا وسائر الأمراض. غير أنه لا يزال من الضروري التصدي لمسألة تعبئة الموارد من أجل التنمية.

٥٠- **السيد داكال** (نيبال) قال إن حكومة نيبال تظل ملتزمة بتنفيذ الاتفاقية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، بشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين وبالسعي إلى علاج أمراض ومعاناة الأطفال. ولكي يصبح الأطفال مواطنين منتجين فإنهم يحتاجون إلى الاستفادة من التعليم السليم والمرافق الصحية الملائمة وبيئة اقتصادية واجتماعية موائمة. ولذا يتعين معالجة قضايا الأطفال مقترنة بالتحديات الخاصة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الكلية. و مع إصرار نيبال على إحراز التقدم على كل تلك الجبهات فإنها تحتاج إلى المساعدات الإضافية الدولية المالية والتقنية لبلوغ أهداف خطة عملها الوطنية من أجل الأطفال.

٥١- وأوضح أن نيبال نشطت في تعزيز حقوق الطفل عن طريق التدابير التشريعية والإدارية ورسم السياسات والبرامج. وبموجب دستورها يُحمى الأطفال من الاتجار والرق والسخرة والعمل القسري، بالإضافة إلى عدد من الأحكام التشريعية التي تحمي حقوقهم وتحمي مصالحهم وتحظر تشغيلهم دون سن ١٦. وبالإضافة إلى اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، فإن نيبال طرف في اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ ورقم ١٨٢ المتعلقتين بالحد الأدنى للقبول في العمل وبأسوأ أشكال عمل الأطفال على التوالي، وقد اتخذت الخطوات لتعكس هذه الصكوك في سياستها الوطنية، وهي قدمت تقريرها الدولي الثالث إلى لجنة حقوق الطفل وتُقيم معها حواراً طيباً.

٥٢- ومضى يقول إن نيبال تسعى بموجب خطتها الخمسية الحالية ومن خلال إنشاء المؤسسات المناسبة، إلى الحد من الفقر عن طريق تطوير التعليم والمرافق الصحية والبنى التحتية الريفية، مع إيلاء أولوية عالية للإدماج الاجتماعي وتنمية القطاع الاجتماعي بينما تهدف إلى رفع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة إلى ٦٣ في المائة، وذلك واضح من توفير التعليم الابتدائي المجاني للجميع. وشدد في ذلك السياق على الشراكة المثمرة مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والدور التكميلي للمساعي الإقليمية، واستشهد بالتزام نيبال بالاتفاقيات التي اعتمدتها رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

٥٣- واستطرد قائلاً إن حكومته تواجه مع هذا تحدياً قوياً تضاعف في السنوات الأخيرة بسبب الأنشطة الإرهابية. وأعرب عن الأمل بأن توفر الانتخابات المقبلة زخماً للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، وحث المجتمع الدولي على دعم نيبال كي تعزز قدرتها على بلوغ أهداف الألفية وتنفذ خطة العمل التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المكرسة للأطفال.

٥٤- **السيدة بيريز** (الرأس الأخضر) قالت إنه وإن كان يقال كثيراً أن الأطفال ينبغي أن يحتلوا أولوية لأي بلد يرغب في بلوغ مستويات أعلى من التنمية فذلك ليس هو الواقع في مختلف أنحاء العالم، رغم ما أُحرز من تقدم في بعض المجالات. واستشهدت بالعقبات الكثيرة التي تعترض تمتع الأطفال الكامل بحقوقهم، وشددت على قلق حكومتها البالغ إزاء الأطفال الذين يصابون بالإيدز وفيروسه وإزاء الصراعات وسوء التغذية واستغلال الأطفال والاتجار بهم. وقالت إذا كان المراد هو بلوغ الأهداف الخاصة بالأطفال والتي حددها المجتمع الدولي، فإن تخفيف الديون عن البلدان النامية يكتسي بالغ الأهمية، خاصة وأن الإصلاحات الهيكلية التي تطلبها المؤسسات المالية قد قيدت موارد الحكومات وحدت من قدرتها على التدخل في المجالات الحاسمة للتنمية الاجتماعية.

٥٥- وبالنسبة لحكومة الرأس الأخضر فإن الاستثمار في شؤون الأطفال استثمار استراتيجي أساسي وهو الخطوة الأولى في سبيل استئصال الفقر. ولذا كان للتعليم أعلى الأولويات، كما اتضح ذلك في خطتها الوطنية وفي تحقيقها

القبول الشامل في التعليم الابتدائي الذي تيسر بفضل تحسين التشريعات الوطنية والتعاون مع مؤسسات حقوق الإنسان الدولية. غير أن المشاكل المتبقية فيما يتعلق بالمستويات الأكاديمية وتدريب المعلمين وتيسير الوصول إلى التعليم الثانوي والمهني والتعليم العالي في وقت لا يستطيع كثير من الآباء تغطية تكاليف التعليم لأبنائهم. لذا كان التعليم الهادف يقدم لأشد الأطفال فقراً بما في ذلك إنشاء مقاصف مدرسية وتحسين فرص الوصول إلى التعليم والرعاية الطبية. وفي مجال الصحة العامة حدثت تحسينات ملحوظة ظهرت في انخفاض معدلات وفيات الأمومة والأطفال دون سن الخامسة وزيادة كبيرة في العمر المتوقع. ومع ذلك فثمة مشكلة خطيرة ظلت قائمة هي الارتفاع الشديد نسبياً في حالات الحمل المبكر غير المرغوبة.

٥٦- وأشارت في الختام إلى العمل الممتاز الذي تقوم به اليونيسيف في بلدها والتعاون القيم من المنظمات غير الحكومية في السعي إلى إيجاد عالم لائق للأطفال في الرأس الأخضر يشمل أشد الفئات ضعفاً من بينهم.

٥٧- **السيد كيم إيل بوم** (جمهورية كوريا) قال إن وفده يرحب بتقرير الخبير المستقل المعني بدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال وقد أحاط علماً بالتعاون بين الخبير المستقل والآليات القائمة بما فيها لجنة حقوق الطفل.

٥٨- وأضاف أن إذكاء الوعي العام بإساءة معاملة الأطفال قد تزايد في جمهورية كوريا. وقد أُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالتشريعات والبرامج والسياسات وأنشئت مراكز لتوفير العلاج الطبي وإسداء المشورة وتقديم المساعدة القانونية للأطفال من ضحايا العنف الجنسي.

٥٩- وفيما يتعلق بتقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة قال إن وفده يعيد تأكيد دعمه الكامل من أجل "عصر التطبيق" الحملة التي تقودها الممثلة الخاصة، واقترح ألا تقتصر الحملة على حماية الأطفال في حالات الصراعات المسلحة. وهو يحث جميع الأطراف المعنية على الامتثال للقواعد الدولية ذات الصلة وعلى التصديق على البروتوكول الاختياري الخاص بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة وتنفيذه. وأيد توصية الممثلة الخاصة المتعلقة بالقرار المنفصل بشأن الأطفال والصراعات المسلحة (A/60/335، الفقرة 68 (أ)).

٦٠- وأوضح أن حكومته تسعى دائماً إلى تعزيز الجهود من أجل حماية حقوق الأطفال وتعزيزها. ويجري حالياً استعراض للسياسات المتعلقة بالأطفال، بقصد الإدراج الكامل لنتائج الدورة الاستثنائية المكرسة للأطفال وأحكام اتفاقية حقوق الطفل.

٦١- **السيد مايورال** (الأرجنتين) تكلم نيابة عن مجموعة ريو فقال إن أعضاءها استعرضوا خططهم الوطنية من أجل الأطفال لكي يضمنوها الأهداف والالتزامات المتفق عليها في الدورة الاستثنائية المكرسة للطفل. وأضاف أن مجموعة ريو مقتنعة بأن استراتيجيات استئصال الفقر وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأطفال يجب أن تُستكمل ببرامج للحماية من العنف والاستغلال والتمييز وببرامج تعليمية تركز على أكثر فئات السكان ضعفاً. كما أن من الضروري توفير التعليم الابتدائي المجاني الإجباري لجميع الأطفال بصرف النظر عن الجنس أو العرق ووضع خطط وبرامج محددة للقضاء على عمل الأطفال.

٦٢- وبالنظر إلى أن معظم أعضاء اللجنة الثالثة يعتبرون حقوق الطفل أولوية وأن اتفاقية حقوق الطفل قد تم التصديق عليها عالمياً تقريباً، فإن مجموعة ريو في حيرة لأن مشروع القرار الخاص بحقوق الطفل الذي تشترك في تقديمه بلدان كثيرة من مجموعة ريو والاتحاد الأوروبي طُرح كثيراً

للتصويت. ومجموعة ريو تدعو اللجنة إلى اعتماد القرار بتوافق الآراء.

٦٣- وأضاف أن العنف ضد الأطفال مسألة تثير قلقاً بالغاً لمجموعة ريو. فالأطفال في أمريكا اللاتينية يعانون من أنواع مختلفة من العنف، تشمل العنف الأسري وفرط استخدام القوة من جانب مسؤولي إنفاذ القوانين، ويتعرضون للخطف ولعصابات الشباب. والحكومات في الإقليم تبذل كل جهد ممكن لمواجهة المشكلة والمرجو أن يساعد المجتمع الدولي هؤلاء في تنفيذ ذلك.

٦٤- وتطالب مجموعة ريو مكتب الممثل الخاص بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بالأطفال والصراعات المسلحة، بما في ذلك تنفيذ مشاريع لتسريح الأطفال المجندين وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم.

٦٥- **السيد زاهيران** (ماليزيا) تكلم نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن الرابطة تولي أهمية كبيرة لتعزيز وحماية الأطفال وقد اعتمدت عدة برامج عمل مشتركة شملت برنامجاً في عام ٢٠٠٤ حدد المجالات التي يمكن للتدخلات الإقليمية أن تُكمل الإجراءات الوطنية. كما أنها وضعت برامج تعاونية في مجالات بغاء الأطفال وعمل الأطفال والاتجار بالأطفال وهى تتعاون بنشاط مع الهيئات الدولية المعنية للتصدي لقضايا الاعتداء على الأطفال والأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة والأحداث الجانحين.

٦٦- وفيما يتعلق بتربية الأطفال فإن الرابطة حددت أهدافاً من قبيل توفير التسهيلات الترويحية والاهتمام بالاحتياجات الخاصة للأطفال الموهوبين أو الأطفال المعوقين وتعزيز التدريب على المهارات الأبوية وتقديم خدمات الرعاية للأطفال.

٦٧- وقال إن الرابطة تتعاون بنشاط مع اليونيسيف وقد وضعت خطة عمل بشأن رعاية الأطفال والشباب كي تُستخدم دليلاً للتعاون الطويل الأجل. وتتناول خطة العمل الأولويات المحددة في إعلان الرابطة للالتزامات تجاه الأطفال واتفاقية حقوق الطفل ونتائج الدورة الاستثنائية المكرسة للطفل بعنوان "عالم لائق للأطفال".

٦٨- **السيد تيجاني** (الكاميرون) قال إن العالم يواصل منذ الدورة الاستثنائية المكرسة للأطفال، رغم ما أحرز من تقدم، مواجهة الكثير من التحديات في ميدان حماية الأطفال وتنميتهم. فهناك ستة ملايين طفل يموتون في كل عام بسبب أمراض يمكن توقيها أو علاجها، وظلت جودة التعليم معطلة بسبب الصراعات المسلحة والاتجار بالأطفال وعمل الأطفال والإيدز والعدوى بفيروسه وعدم الاستقرار السياسي. ووفده يؤيد توصيات الأمين العام المتعلقة بالتمويل الكافي لبرامج الأطفال، وتعزيز بناء قدرات المنظمات الوطنية للأطفال، والإشراك الكامل للأطفال والبرلمانيين والجمعيات المدنية في قضايا الأطفال، والحاجة إلى إحصاءات موثوقة.

٦٩- وفيما يتعلق بالصحة والتعليم فإن الكاميرون تولي أولوية خاصة لرعاية الأطفال وإنشاء مراكز صحية قروية وتوفير مياه الشرب وتطبيق برامج التطعيم من الأمراض المتوطنة والمسببة للعجز. وقد تأسس التعليم الابتدائي المجاني في عام ٢٠٠٠ ونفذ برنامج للتعليم الأساسي يعطي الأولوية للفتيات وذلك بدعم من اليونيسيف. ونتيجة لذلك البرنامج ارتفع معدل القيد في المدارس ارتفاعاً كبيراً وقل التفاوت بين الجنسين.

٧٠- وفيما يتعلق بحماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال والعنف فإن الكاميرون انضمت إلى معظم الصكوك القانونية الدولية الخاصة بحقوق الطفل وهى تتعاون على نحو وثيق مع البلدان المجاورة لمنع الاستغلال الاقتصادي للأطفال. وأنشئت مؤسسات عامة لحماية صغار الأطفال والأطفال المعوقين

اجتماعياً وتم الانتهاء من إعداد مشروع قانون لحماية الأفراد والأسر.

٧١- وأُدرجت تدابير لمكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه في برامج الاستراتيجية الوطنية لاستئصال الفقر. وتركز حملة مكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه على الوقاية وخاصة فيما يتعلق بانتقال العدوى من الأم إلى الطفل واشتملت على برنامج للاختبار والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المصابين واليتامى.

٧٢- وأضاف أن الصراعات المسلحة تشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام رفاه الأطفال. والكاميرون بدأت الإجراءات المتعددة الأبعاد التي حددها الممثل الخاص لإذكاء الوعي الدولي بمعاناة الأطفال المتضررين من الحروب وكذلك جهوده لضمان عصر التطبيق للمعايير والقواعد الدولية لحماية الأطفال في حالات الصراعات المسلحة. وأعرب عن سروره للإبلاغ عن أن الكاميرون تستقبل بانتظام آلاف اللاجئين الأطفال من أفريقيا الوسطى.

٧٣- وبين أن وفده يشيد بالجهود التي يبذلها الخبير المستقل لجمع معلومات موثوقة عن قضية العنف ضد الأطفال ويلح على المجتمع الدولي بأن يعزز جهوده لبناء عالم لائق فعلاً بالأطفال.

٧٤- **السيد شافير** (المراقب عن النظام العسكري الحاكم في مالطة) قال إن أهم حق للطفل هو الحق في الحياة. وإذا عُلم أن ١٠,٦ مليون طفل يموتون كل عام وأساساً بسبب أمراض يمكن توقيها، فإن النظام العسكري الحاكم في مالطة وخدماته للإنقاذ على الصعيد العالمي تواصل تنفيذ برامجها لتطعيم الأطفال في شتى أرجاء المعمورة.

٧٥- وأكد أن السلطة العسكرية الحاكمة في مالطة تدين بشدة العنف والاعتداء على الأطفال واستغلالهم وذلك ما يتعرض له ٣٠٠ مليون طفل في جميع أنحاء العالم، وشدد على أن الاعتداء الجنسي والاتجار بالأطفال لهما تأثير غير متناسب على صغار الفتيات.

٧٦- وذكر أن عدداً كبيراً من الأطفال يصبحون يتامى بسبب الإيدز وكثيرون غيرهم فُصلوا عن أبويهم بسبب الصراع والعنف والفقر والانهيار الاجتماعي. والنظام العسكري الحاكم في مالطة يؤيد توصيات لجنة حقوق الطفل في أعقاب مناقشتها لموضوع الأطفال الذين فقدوا رعاية أبويهم، وقد حسنت أحوال دور اليتامى والمدارس.

٧٧- ومضى يقول إن تقرير الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والصراعات المسلحة بين بوضوح أن المجتمع الدولي يحتاج إلى أن يعيد توجيه طاقاته بعيداً عن وضع القواعد إلى إنفاذ تطبيقها على الأرض. والنظام العسكري الحاكم في مالطة إذ يضع ذلك في اعتباره يبذل كل جهد ممكن لضمان حق الطفل في أن يُولد ويُحمي ويُربى.

٧٨- **السيد حسين** (المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي) قال إن الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية تشترك في واجب وضع السياسات والقوانين التي تضمن للأطفال الحق في الحياة في بيئة أسرية أمنة ومستقرة أخلاقياً. وتشارك منظمة المؤتمر الإسلامي رأي الأمين العام بأن "بناء عالم لائق للأطفال يعتبر خطوة رئيسية في سبيل الوفاء بالالتزامات التي حددها مؤتمر القمة للألفية في عام ٢٠٠٠" (A/60/207، الفقرة ٤). ومع هذا فلا يمكن إقامة ذلك العالم إلا إذا كثف المجتمع الدولي عمله لصالح الأطفال المحرومين والأسر المحرومة في شتى أرجاء العالم.

٧٩- وأوضح أن منظمة المؤتمر الإسلامي عقدت بالتعاون مع اليونيسيف والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة أول مؤتمر لها عن رعاية وحماية الطفل المسلم، بهدف استعراض حالة تنفيذ خطة العمل المعتمدة في الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين واستنباط نهج منسق للعمل في المستقبل. كذلك

عقدت المنظمة سلسلة من المؤتمرات بشأن الأطفال الضحايا في الحروب والصراعات الأخيرة وطالبت دولها الأعضاء بمنع إشراك الأطفال في تلك الصراعات. وهى تظل ملتزمة بالعمل مع الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها ذات الصلة ومع المنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدة الإنسانية للأطفال الضحايا بسبب الصراعات المسلحة.

٨٠- **السيد بيكرشوك** (أوكرانيا) قال إن وفده يعرب عن سروره لأن بلداناً كثيرة عززت تشريعاتها الوطنية لمنع الاتجار بالأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في الصور الإباحية وبشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وأصبحت أوكرانيا طرفاً في البروتوكول الاختياري الخاص باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة. ومما شجعها أن نطاق الصكوك الدولية بشأن حماية حقوق الأطفال قد تم توسيعه.

٨١- وأضاف أنه على الرغم من أن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ عززت الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف المبينة في خطة عمل الدورة الاستثنائية المكرسة للأطفال فإنه يبدو أن حماية الأطفال تظل تحدياً في كثير من أنحاء العالم. وهناك عدد مذهل من الأطفال يعانون من الفقر والمرض ويظلون يواجهون التهديدات بالعنف والاستغلال والتمييز.

٨٢- ومضى يقول إن صحة الأطفال بعد كارثة شيرنوبيل وانتشار الإيدز والعدوى بفيروسه والاتجار بالنساء والأطفال تثير قلقاً خاصاً في أوكرانيا. والحكومة عززت برامجها الوطنية بشأن الاتجار بالبشر وبشأن الوقاية من الإيدز والعدوى بفيروسه ومعالجته، وعززت سياساتها الوطنية بشأن الحماية الاجتماعية للأطفال. وهى تستعرض الآن مشروع برنامج بشأن مكافحة التشرد وإهمال الأطفال وتزمع وضع خطة عمل وطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦ بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

٨٣- والحكومة تسلم بأن من الأمور الحيوية التعاون مع الحكومات الأجنبية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وترجو أن تشدد على دعمها لليونيسيف بوجه خاص. وهى تتفق مع الخبير المستقل المعني بدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال في أنه لا يمكن انجاز أي شئ ذي بال ما لم تحترم الحكومات التزاماتها المبينة في معاهدات حقوق الإنسان بشأن العنف ضد الأطفال. وأوكرانيا تتعهد ببذل كل ما في وسعها لإحداث هذه التغييرات وجعلها واقعاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠